

قراراً جديداً



وزراء الأكرية قرروا إعادة الاعتبار لمشروع شربل نحاس (أرشيف - هيثم الموسوي)

العثور في خراج بلدة الماري قضاء حاصبيا «على 4 صواريخ نوع غراد غير معدة للإطلاق، وكانت مضمورة بالتراب»، فيما أكد مسؤول العلاقات الدولية في حزب الله عمار الموسوي، خلال لقائه الممثل المؤقت للأمم المتحدة روبرت واتكنز، «مرجعية الجيش اللبناني في الحفاظ على الأمن والاستقرار في الجنوب بالتعاون مع قوات اليونيفيل». كذلك أكد رفض الحزب «كل ما من شأنه المس بالاستقرار الداخلي، خصوصاً في منطقة الجنوب». وانتقد «الإيجاز الأخير حول القرار 1701 الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة أمام مجلس الأمن»، معتبراً أنه «لم يكن متوازناً».

وتحت عنوان بحث الوضع في لبنان وخصوصاً في الجنوب ودور الكتيبة الفرنسية، وصل إلى بيروت، أمس، مدير دائرة المنظمات الدولية في وزارة الخارجية الفرنسية نيكولا دوريفير، والتقى بعيد وصوله رئيس الحكومة، على أن يلتقي عدداً آخر من المسؤولين خلال زيارته التي تستمر يومين، فيما أعلن الوزير حسين الحاج حسن أن سفير فرنسا دوني بييتون الذي زاره أمس «أوضح الموقف الفرنسي من التصريحات بشأن موضوع قوات الطوارئ الدولية»، في إشارة إلى تصريحات وزير خارجية فرنسا آلان جوبييه. وقال الحاج حسن إنه أكد للسفير الفرنسي حرص حزب الله والمقاومة والحكومة على الاستقرار، وإن بييتون «أبدى تفهمه لهذا الموقف واقتناعه بأن حزب الله والمقاومة والحكومة حريصون على الاستقرار في لبنان وفي الجنوب. وعبر بالتالي عن ثقته بهذا الموقف».

أيضاً مستمرة»، ولكن العذ العكسي لها قد بدأ، «لقد اجتازت سوريا القوطع». بيروت مزوغة السلاح في هذا الوقت كان 13 نائباً من نواب بيروت، من أصل 19، يعيدون طرح نزع السلاح من العاصمة، بعدما تداعوا إلى اجتماع في مجلس النواب، بحثوا فيه «ما حصل في مناطق عدة من بيروت، وأخرها في محلة الزيدانية من اشتباكات مسلحة منذ أيام»، معتبرين أن ذلك «لا يمكن أن يمر كأنه قضية عابرة»، وطالبوا بـ«قرار جريء من القوى السياسية والأمنية جمعاء برفع الغطاء عن المرتكبين، أياً كانوا، وتسليمهم إلى القضاء لئلا نلوا عقابهم، وليكونوا أمثلة لكل من يتطاول على الأمنين ويرقوع أهالي العاصمة». وحملوا «الحكومة مسؤولية استمرار هذا الانفلات الذي يغيب ويعود كان هناك من يتقصّد تكريس سلطة حملة السلاح على الأحياء وعلى الناس»، معتبرين «أن السلم الأهلي ينطلق من العاصمة أولاً، ولا يمكن أي منطقة من لبنان أن تبقى بمنأى عن هذا الانفلات إذا استمر هذا المسلسل، وإذا ظلت المعالجات تنتهي عند الأمن بالتوسل أو بالتراضى». وقرروا «تأليف وفود للقيام بزيارات للرؤساء الثلاثة تأسيساً لتحرك مستمر، من أجل تحقيق بيروت كبرى مزوغة السلاح».

عبارة «بيروت الكبرى»، أكد النائب نهاد المشنوق لـ«الأخبار» أنها مقصودة، «في محاولة لضمّ نواب الضاحية الجنوبية إلى النقاش الذي يهّم جميع القوى ويغلب مصلحة المواطنين على أي مصلحة أخرى». وأوضح أن هذا النقاش لا يشمل إلا السلاح الخفيف والمتوسط المنتشر في الشوارع والبيوت، «ولا يتدخل في

منظومة صواريخ المقاومة»، أملاً أن يكون هذا الطرح مقدمة لبدء نقاش جدي مع نواب حزب الله وقوى 8 آذار، تمهيداً لنقاش أوسع في كل الاختلافات». وأكد أن اجتماع النواب أمس اتسم بكثير من الهدوء والإيجابية. وإذ أشار إلى أن «الجميع يتحدثون عن حرب أهلية في سوريا تنتقل إلى لبنان»، طالب الجميع بإبعاد هذا الاحتمال بالتعاطي الإيجابي. وقال إن الوفود التي ستزور الرؤساء الثلاثة ستعود بالإجابات اللازمة، ليعاد فتح النقاش في إمكان استكمال هذه الخطوة مع القوى السياسية.

ولم يتوقف رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع عند حادثة الزيدانية حصراً، بل تحدث عن الجنوب وعين الحلوة، ورأى أن «الحل الوحيد لن يكون إلا من خلال حل جميع التنظيمات المسلحة». وإذ شكك «في أن تتعدى المسألة القلاقل»، طالب الحكومة «بنشر الجيش بشكل فاعل على الحدود، والطلب إلى الأجهزة الأمنية السهر على الأمن بشكل واعي ودقيق».

أما المكتب السياسي الكتائبي فانطلق من الحوادث التي شهدتها مخيم عين الحلوة ليجدد مطالبته بأن «تيسر الدولة سلطاتها على الأراضي اللبنانية دون استثناء»، داعياً الدولة «وجامعة الدول العربية والمجتمع الدولي إلى إيجاد حل نهائي للوضع الفلسطيني في لبنان (...) بما يحفظ المصلحة اللبنانية العليا والاستقرار على الأراضي اللبنانية، ويؤمن للمواطنين على أي مصالحة الوطنية».

في الجنوب استمرت إشكالية الصواريخ، وجديدها أمس إعلان قيادة الجيش

تواصل خراج لبنان». أما الأبواب الأخرى فتشير إلى العقوبات والغرامات والمطالبة بمصادرة أصول الأشخاص والمؤسسات المتهمه.

يتمهّد الأذعاء الأميركي لاتهام البنك اللبناني الكندي بجرائم تبييض أموال المخدرات ومهربي الأموال بالإشارة إلى «زيادة نشاط منظمات تجارة المخدرات في بلدان غرب أفريقيا كمرکز وسيط لاستيراد المخدرات بكميات كبيرة من جنوب أميركا، وتوزيعها في أوروبا أو أي مكان آخر في أفريقيا». ولهذه المنظمات «ملكيات خاصة للطائرات وسفن الشحن تمكنت من تصدير مئات أطنان الكوكايين بمليارات الدولارات، من فنزويلا وكولومبيا إلى غرب أفريقيا، مثل بنين وسيراليون وتوغو. وتقدر الأذعاء الأميركية أرباح المهربين بنحو 3,5 مليارات دولار.

يرسم الأذعاء خريطة واضحة للبنك اللبناني الكندي والشركات المرتبطة به. فهو ثامن أكبر المصارف اللبنانية في عام 2009، وتبلغ أصوله 5 مليارات دولار، وله 35 فرعاً في لبنان، ويملك عدداً من الشركات.

لا يغفل الأذعاء الأميركي أنه بعدما أعلنت وزارة الخزانة الأميركية وضع المصرف على اللائحة السوداء وحظرت التعامل معه، دخل المصرف في مفاوضات مع «سويسيتيه جنرال» لاستحواذ أصوله في صفقة تمت في أيلول 2011. ويشير إلى أنه بين كانون الثاني 2007 و 10 شباط 2011 جرى تحويل نحو 229,8 مليون دولار من حسابات المصرف إلى

بجائزة صورة نصر الله!

زبائن المصرف من أجل تحويلات نقدية تفوق 10 آلاف دولار، بمن فيهم عناصر ومؤسسات تابعة لحزب الله. فاستئنبت «يسر» من التصريح عن مصادر الأموال حتى سقف 50 ألف دولار أسبوعياً على فرع النبطية، وحتى 60 ألف دولار يومياً على فرع المطار، وأيضاً حصلت شركة

«فرح» و«المبرات» و«الأيتام» ومؤسسة الشهيد» وغيرها على مثل هذه الإعفاءات. ويتحدث الأذعاء الأميركي عن علاقة حسن عياش وشركته للصيرفة مع البنك اللبناني الكندي، مشيراً إلى أنه «بإدارة أحمد صفا أصبح حسن عياش مصدراً رئيسياً للعملة الأجنبية الواردة إلى

تجار سيارات مستعملة. ويصف الأذعاء بدقة أن وحدة مكافحة تبييض الأموال في المصرف كانت ضعيفة، ويؤكد أنها «كانت بالفعل على علم بالبنزس مع حزب الله، والأفراد المرتبطين بنهريب الألباس وتبييض الأموال والمخدرات في أفريقيا». ويعطي مثلاً على ذلك علاقة شركتي «يسر» للاستثمار والتمويل و«بيت المال» اللتين كانتا تداران من خلال فرع «اللبناني الكندي» على طريق المطار في بيروت وفي النبطية، فكانت القروض الممنوحة لـ«يسر» مضمونة من قبل مديرها حسين الشامي المصنّف «إرهابياً دولياً ...

كان قائداً في حزب الله وخدم في مقر الشورى، وكان مسؤولاً عن التبرعات الأجنبية التي تمول حزب الله»، فضلاً عن أن هاتين الشركتين «مملوكتان من حزب الله بطريقة غير رسمية».

وللبنك اللبناني الكندي علاقة مع شركة «فرح» التابعة لشركة «يسر»، ومع الشركة اللبنانية العربية السياحية والخدمات المملوكة من «جمعية المبرات الخيرية»، وله علاقة وثيقة مع شركة «الريان» المملوكة من «العميد رياض الموسوي، وهو أخ غير شقيق لنائب المدير العام في البنك اللبناني الكندي محمد حمدون، وهو عسكري سابق في الجيش اللبناني، إضافة إلى علاقته مع أحد نواب حزب الله نواف الموسوي»!

ويتحدث التقرير عن قيام المدير المساعد في المصرف أحمد صفا (عضو لجنة الرقابة على المصارف حالياً)، في أيلول 2003، بضمان استثناءات لعدد من

افتراء ساقط

في أول رد فعل رسمي من حزب الله على ما أوردته السلطات والصحف الأميركية بشأن دور الحزب في تبييض الأموال، نفى نائب الأمين العام للحزب اللبناني الشيخ نعيم قاسم وجود أي علاقة لحزبه بالأذعاء الأميركية. وقال أمس، أمام وفد تجمع علماء جبل عامل، إن «الافتراءات الظالمة ضد حزب الله لن تنفع، ولن تنطلي على الناس أذعاء أميركا بتمويل الحزب من أموال المخدرات أو ما شابه. فحزب الله لا يؤمن ولا يسلك طريقاً محرماً لتنمية قدراته، وكل ما ذكر أميركياً عن التمويل لا علاقة لحزب الله به، لا من قريب ولا من بعيد، وهو افتراء ساقط الدلالة والإمكان، ولن يمس بسمعة الحزب ومكانته المعروفين».



ويذكر التقرير أيضاً أن حسن شكر، وهو «منفذ صفقات السلاح لحزب الله، أدخل 12,5 مليون دولار و 3,8 ملايين يورو ومبالغ بعملة أخرى عبر غانا - توغو، وهو على علاقة بمارون سعادة».

ويعدّ سعادة من الأسماء البارزة إلى جانب أيمن جمعة. فسعادة «شريك لأساسة سلهب ومنسب إلى التيار الوطني الحر المتحالف مع حزب الله، ويقدم خدمات لعناصر في الحزب مرتبطين بعمليات تهريب المخدرات والأموال في غرب أفريقيا». فهذا الرجل «يقود منظمة تنقل وتوزع المخدرات، وقد أدين باتهامات في نيويورك على اتفاق بيع 1000 كيلوغرام من الكوكايين لأفراد كان يعتقد أنهم ينتسبون إلى «طالبان»، وبتهمة الاتفاق على نقل الهيرويين الطالباني وتوزيعه في غرب أفريقيا».

في المحصلة، يبدو الاتهام كمن يريد رسم خريطة مبنية على بعض الإحداثيات الحقيقية، لكنه لم يتمكن من العثور على صلات واقعية في ما بينها. فما كان منه إلا أن لجأ إلى «أختراع» صلات وهمية بين شخصيات لبنانية وحزب الله، على قاعدة أن كل فرد ينتمي إلى الطائفة الشيعية هو حكماً ينتمي إلى حزب الله.